بجرفي جر واحد لمعنيين متضادين وذهب ابن حروف الى ان الناصب ما
قبل الا على سبيل الاستقلال وهو باطل لانه حكم بما لا نظير له فان المنصوب على
الاستثناء بعد الا لا يقتضيه غيرها لانها لو حذفت لم يكن لذكره معنى فلو لم
تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها اليه مع اقتضائها اياه لزم عدم النظير
فوجب اجتنابه وذهب الزجاج الى ان الناصب استثنى مضمرا وهو مردود
بمخالفة النظائر اذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا باظهار ولا
باضمار ولو جاز ذلك لنصب ما ولي ليت وكان باتمنى واشبه وفي الاجماع
على امتناع ذلك دلالة على فساد اضمار استثنى فاذا بطلت هذه المذاهب
تعين القول بان الناصب للمستثنى هو الا لا غير واعلم ان المنصوب بالا على
اربعة اضرب فمنه ما يتعين نصبه ومنه ما يختار نصبه ويجوز رفعه على
التفريغ ومنه ما يختار اتباعه ويجوز نصبه على الاستثناء فان كان الاستثناء
متصلا وتأخر المستثنى عن المستثنى منه وتقدم عليه الا نفي لفظا او معنى او ما
اشبه النفي وهو النهي والاستفهام للانكار اختير الاتباع مثال تقدم النفي
لفظا ما قام احد الا زيد وما مررت باحد الا زيد ومثال تقدم النفي معنى قول
الشاعر وبالصريمة منهم منزل خلق ❊ عاف تغير الا النؤي والوتد
وقول الاخر لدم ضائع تغيب عنه ❊ اقربوه الا الصبا والدبور فان تغير
بمعنى لم يبق على حاله وتغيب بمعنى لم يحضر ومثال تقدم شبه النفي قولك
لا يقم احد الا عمرو وهل اتى الفتيان الا عمرو ونحو ومن يغفر الذنوب الا الله
ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون والمعنى ما يغفر الذنوب الا الله وما
يقنط من رحمة ربه الا الضالون فالمختار فيما بعد الا من هذه الامثلة و
نحوها اتباعه لما قبلها لوجود الشروط المذكورة ونصبه على الاستثناء عربي جيد

ولا يجوز اتباعه المستثنى منه وهو ما يختار نصبه

والدليل

والدليل على ذلك قراءة ابن عامر ما فعلوه الا قليلا منهم وان سيبويه روى
عن يونس وعيسى جميعا ان بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما
مررت باحد الا زيدا وما اتاني احد الا زيدا والاتباع في هذا النوع على
الابدال عند البصريين وعلى العطف عند الكوفيين قال ابو العباس ثعلب
فقلت كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي واجاب السيرافي
بان قال هو بدل منه في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب لا
يمنع البدلية لان مذهب البدل ان يجعل الاول كان لم يذكر والثاني في
موضعه وقد تخالف الموصوف والصفة نفيا وايجابا نحو مررت
برجل لا كريم ولا لبيب وان كان الاستثناء منقطعا وجب نصب ما بعد
الا عند جميع العرب الا بني تميم فانهم قد يتبعون في غير الايجاب المنقطع المؤخر
عن المستثنى منه بشرط صحة الاستغناء عنه بالمستثنى فيقولون ما فيها
انسان الا وتد ويقرؤون ما لهم به من علم الا اتباع الظن لانه يصح الاستغناء
بالمستثنى عن المستثنى منه بان يقال ما فيها الا وتد وما لهم به الا اتباع الظن
ومن ذلك قول الشاعر وبلدة ليس بها انيس ❊ الا اليعافير والا العيس
وقول الاخر عشية لا تغني الرماح مكانها ❊ ولا النبل الا المشرفي المصمم
وقول الفرزدق ❊ وبنت كريم قد نكحنا ولم يكن ❊ لنا خاطب الا السنان
وعامله فلو لم يصح الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه كما في لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم على ما تقدم تعين نصبه عند الجميع وان كان الاستثناء
متصلا بعد نفي او شبهه والمستثنى مقدم على المستثنى منه كما في نحو ما جاء الا
زيدا احد ونحو قول الشاعر وما لي الا آل احمد شيعة ❊ وما لي الا مذهب
الحق مذهب امتنع جعل المستثنى بدلا لان التابع لا يتقدم على المتبوع وكان